أثــرُ الكافيةِ في الدَّرسِ النحويِّ في اليمن

د. علي قائد عبده سنان
أستاذ النحو والصرف المساعد - كلية التربية/ المحويت - جامعة صنعاء

الخلاصـــة:

حاولتُ في هذا البحث بيانَ الأثرِ الذي تركته (الكافيةُ) لابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، وقد بدأتُ البحثَ بمقدّمة أبنتُ فيها غلبة تأثُّر السلف بالخلفِ في العلومِ النظريّة، ولاسيّما ما كان قائمًا على التأصيلِ والتقعيدِ، ومن ذلك تأثُّر نحاة اليمن بمن سبقهم من أعلام النحو العربي، وذيّلتُ المُقدّمة بتعريفٍ موجزٍ عن الكافية وما نالته من شُهرةٍ في العالم العربي والإسلامي، تلى ذلك موضوع البحثِ، وقد جعلتُه في مبحثينِ:

المبحث الأوّل: كان لِبيان سيطرة الكافية على جُهود نُحاة اليمن واهتمامِهم؛ إذ درَسُوها، وحفِظُوها، واستوعبوا مادّتها، ووضُعوا لها شروحًا بعضُها معاصر لابن الحاجب، وبعضها متأخرٌ عنهُ، ومنها ما هو قريب العهد مِنَّا، وقد ذكرتُها مرتّبةً زمنيًّا، وقد وصلتْ إلى أكثر من أربعة وعشرين شرحًا، وهذه الشروح تُشير إشارة واضحة إلى أثر (الكافية) البيِّن في الدرس النحوي في اليمن.

والمبحث الثاني: كان لِبيان أثر الكافية في مصنّفات عددٍ من علماء اليمن النحويّة التي لم تكن شروحًا على الكافية، منها مصنّفات مستقلّة، وأخرى شروح على بعض المقدّمات النحويّة المختصرة كـ (المقدِّمة المُحسِبة) لابن بابشاذ، و (المفصّل) للزمخشري، وتناولت ذلك من ناحيتين: الحدود، والآراء.

أوّلاً: في الحدود:

أ- الحدود التي فضّلوها على حدود الزمخشري وابن بابشاذ:

- حدّ الاسم. - حدّ الاسم المبني.
- حدّ التمييز. - حدّ الفعل الماضي.

ب- الحدود التي أخذوها عن الكافية، واستدركوا بها على الزمخشري وابن بابشاذ:

- حدُّ المضمر. - حدّ جمع التكسير.
- حدُّ العلَم. - حدُّ اسم الفاعل.
- حدُّ المُركّبات. - حدُّ أفعل التفضيل.
- حدُّ المجرورات.

ثانياً: في الآراء:

- في دلالة الفعل المُضارع. - في شرط الاشتقاق في الحال.
- في المفعول معه. - في شرط المفعول له.
- في اسم أن المخفّفة.

وبعد تناول الموضوع، ودراسته، خلصتُ إلى ما يأتي:

إنّ (الكافية) لاقتْ قبولاً كبيرًا وعناية فائقة لدى علماء اليمن، واستولت على اهتمامهم، فَتناولوها بالشرحِ والتعليقِ حتى عهد قريب، وكانَ اهتمامُهمْ بها أكثرَ من اهتمامهم بأيِّ مختصرٍ نحوي آخر ممّا تناولوه بالشرح والتعليقِ كالجُمل للزجّاجي، والمُقدِّمة المُحسِبة، والمفصّل.

إنّ (الكافية) كانت مصدراً مهمًّا بالنسبة لنحاة اليمن؛ إذْ اعتمدوها ناقِلينَ من مادّتها في مصنفاتهم النحوية المُستقلة والشروح الأخرى، مصرِّحين وغيرَ مصرِّحين.

إنّ نحاة اليمن تأثَّروا بحدود ابن الحاجب في كافيته أكثر من تأثرهم بآرائه، وكان ابن هُطيل أكثرهم اعتمادًا على حدود الكافية، يليه الإمام يحيى، ثمَّ ابن المرتضى، وأقلهم اعتمادًا على حدود الكافية ابنُ فلاح في مُغنيه.

إنّ النحويَّ الواحد من نُحاة اليمن- ممّن شملهم البحث- قد يعتمد حدًّا من حدود الكافية في بعض كتبه، ويخالفه في كتبه الأخرى، وهذا قليل، كما هو شأن الإمام يحيى في حدِّ الاسم. وهذا أمر شائع وطبيعي؛ لأنّ العالم نحويًّا أو غيره قد يعتمدُ رأيًا أو قولاً أو حدًّا ما، ثمَّ يعرفُ بعد ذلك- مع تقدُّمه العِلمي وازدياد معرفته ونضجه الفكري- أنّ غيره أصوبُ منه وأصحُّ، لذا يعدلُ عمّا قاله أوّلاً إلى غيره، فيكون له بذلك أكثر من رأي أو قول في المسألة الواحدة، أو أكثر من حدٍّ لمحدود واحدٍ.

إنّ نحاة اليمن الذين شملهم البحث كانوا متفاوتين في مدى تأثرهم بآراء ابن الحاجب التي نثرها في (الكافية)، فبعضهم يوافقه في رأي ما، وبعضهم يخالفه فيه، وقد يتفقُ أكثرُهم في متابعته كما في عدم اشتراط الاشتقاق في الحال، إذْ لم يخالفه فيه سوى ابن فلاح، والإمام يحيى في بعض أقواله.

Summary:

I have tried to clarify how much al-Kaffiya by Ibn al-Hajeb had acceptance and interest by the Yemeni grammarians. They comprehensively and taught it.

Interpretations were put when Ibn al- Hajeb was still alive, While others were put not far from our time. I mentioned all these interpretations chronologically. I pointed out to more than studied it, kept it by heart, understood it twenty four. These interpretations tell us how much this work towered all grammar studies in Yemen.

I have also tried to mention the effect of la-Kaffiya on the Yemeni scholars who wrote books and on those who wrote brief grammar introduction ; like Ibn Babshaz and al- Zomokhshri in his al-Mofassal.

My research studies definitions and views and centered on the existed definitions in most authoritative books. I also give examples about how grammarians follow the steps of Ibn al-Hajeb's views in some issues , and where they differ from him.

المُقدّمـــة:

الحمـدُ للّه ربِّ العـالمين والـصلاة والـسلام علـى مـن اصـطفاه عـزَّ جـلَّ رحمـةً للعالمين.

وبعدُ:

إنّ مـن المعْهُـودِ والمـألوفِ، ولاسـيّما في العلـوم النظريّـة القائمـة علـى التأصـيل والتقعيـدِ، أنْ يتـأثّرَ الخلـفُ بالـسّلفِ، أي: اللاّحِـقُ بالـسّابقِ، ويظـلُّ علمـاءُ هـذهِ العُلومِ يدُورونَ حولَ مُتونِها وقواعدِها شرحًا أو اختِصارًا أو نظمًا.

وعُلماءُ النحو في اليمنِ شـأنُهم شأنُ غيرِهم من النُّحاةِ في تـأثُّرِهم بمَـنْ سـبقَهم من أعلام النحوِ العربي، وكـانَ تأثُّرِهم بالمُتـأخِّرينَ أبـرزُ وأظهـرُ، ومـن هـؤلاءِ ابـن بابشاذ، والزمخشري، وابن الحاجب، ورضي الـدين الاسـترباذي، مـعَ تفـاوُتِهم في مَدى تأثُّرِهم بهذا العالِمِ أو ذاكَ.

وابن الحاجبِ من الأعـلام النحويّة الأكثـرُ بُـروزًا في كُتـبِ نُحـاةِ اليمنِ، ولا مجالَ ههنا لِدراسةِ أثرِه في الدّرسِ النحوي في اليمنِ من خـلالِ كُتبِـهِ كُلِّهـا؛ لِـذا اِقتصرَ هذا البحثُ على بيـانِ أثـره هـذا مـن خـلالِ كـافيتِه فَحسبُ، وقـدْ أوْضـحَ الباحثُ ذلك الأثرَ في مَبحثين:

الأوّلُ: تمثّـلَ في بيـانِ سـيطرةِ الكـافيـةِ علـى اهتمـام نُحـاةِ الـيمن؛ إذْ كـانـتْ شغلَهم الشاغل، فتناولوها بالدِّراسةِ والشرحِ حتى وقتٍ قريب العهدِ مِنّا.

والثّـاني: تمثَّـلَ في بيـانِ اعتمـاد عـددٍ مـن نُحـاةِ الـيمن علـى الكـافيـةِ في مُـصنّفاتِهم الـتي لم تكـنُ شـروحًا عليهـا، ممّـا صـرّحوا بـه أوْ لمْ يُـصرّحوا، في الحُدودِ والآراءِ.

و (الكـافيـة) مقدمـةٌ نحويّـةٌ مـوجزةٌ، لجمـال الـدين بـن الحاجـب (٥٧٠هـ-٦٤٦هـ)، وهـي مـن المُختصراتِ المُفيـدة النافعـة، سـارَ فيهـا مُـصنِّفُها مُتـأثِّرًا بمنهج

الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، في (المُفصّل)، ولكنّه خالفَه في كثيرٍ من الحُدودِ والآراء، وسيتّضحُ جانبٌ من هذا في ثنايا هذا البحث.

والكافيةُ تَعكسُ قُدرةَ مصنِّفها على الاختصار والإيجاز، ويرى الدكتور طارق الجنابي أنها مع «إيجازها الشديد، وانبهام بعض عباراتها، تبقى بوجهٍ عامٍّ، مُشرقة الديباجة، ولولا هذا الإيجاز لجاءت أكثر نصاعة ووضوحًا»[١].

وقد نالت (الكافية) شهرةً واسعة في مصرَ والشامِ، وفي غيرهما من البلدان العربية والإسلامية، ولكنّها لم تحضَ بقبولٍ لدى العالمينِ النِّحْرِيرينِ: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وأبي حيّان (ت٧٤٥هـ)، إذْ لم يكونا من الراغبين فيها، ولا من المُشجعين عليها، فابن مالك كان يقول[٢]: «هذه كافية، ولكنّها ليست شافية». ولذا نظم (الكافية الشافية) ثلاثة آلاف بيت. وأبو حيان كان يقولُ عنها[٣]: «هذه نحو الفقهاء». ومع ذلك فقد انتظمت المسائل النحوية في (الكافية) انتظامًا جيدًا يدلُّ على براعة ابن الحاجب، وتمكنه، وحِذقه، ولذا فقد أُعجب بها كثيرٌ من العلماء في الأمصار والأعصار المختلفة أيَّما إعجاب، حتَّى صارتْ محطّ أنظار جُلِّ النَّحويينَ المُعاصرين لابن الحاجب، والمتأخرين عنه، فكَثُرت الشروح والتعليقات عليها، حتى أصبحت تربو على مئة وخمسين شرحًا بالعربيّة والتركيّة والفارسيّة[٤]، ومن ثَمّ قال مُحقِّقُها[٥]: إنّ الكافية هي المقدِّمة النحويّة التي سطع نجمُها، وذاع صيتها في القرن السابع الهجري، وغطَّت على غيرها من المختصرات النحويَّة.

(١) ابن الحاجب النحوي٥٦.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات٣٢٤/١٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه١٧٥/٥.

(٤) ينظر: الكافية٣٠- ٤٨ (مقدمة التحقيق).

(٥) ينظر: الكافية٢٥ (مقدمة التحقيق).

وقد أثنى بعضُهم عليها فقال[1]:

ما أبصرتْ عينٌ بمثلِ الكافيةْ ... مجموعةً تُدري المآربَ شافيةْ

يا طالبًا للنحو إلزمْ حفظَها ... واعلم يقينًا أنّها لك كافيةْ

المبحث الأوّل: سيطرةُ الكافيةِ على اهتمام نُحاةِ اليمن، وشروحُهم عليها:

في اليمنِ نالت (الكافية) ما نالته من شهرة في كثيرٍ من البلدان العربيّة والإسلاميّة، واستولت على اهتمام علمائه، وأصبحتْ شغلَهم الشاغل، فأقبلُوا عليها يدرسُونها، ويحفظُونَها، ويشرحُونها، ويشرحُون شروحها حتى وقتٍ قريب. وقد حاولتُ تتبُّعَ شروح علماء اليمن على الكافية، فوجدتُها تَزيدُ على أربعةٍ وعشرين شرحًا، سأذكرها مرتبةً زمنيًّا:

١- شرح الكافية للفضل بن أبي سعد العُصَيْفري[2] (ت٦١٤هـ). والعصيفري سابقٌ لابن الحاجب المتوفى سنة٦٤٦هـ. وهذا يدلُّ على اهتمام علماء اليمن المبكر بكافية ابن الحاجب، وسبْقِهم لغيرهم في شرحها، إنْ صحَّ هذا الشرح ونسبته إلى مؤلفه.

٢- المسالك شرح كافية ابن الحاجب، لمحمد بن حمزة بن أبي النجم[3] (ت بعد٦٥٦هـ).

٣- شرح الكافية، لتقي الدين منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ). منه نسخة ناقصة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[4] (جامعة

(١) لم أهتد إلي القائل، وقد دُوّنت البيتان على صفحة العنوان من شرح ابن الحاجب على الكافية، طبعة دار الطباعة العامرة بالأستانة عام ١٣١١هـ.

(٢) ينظر: مصادر الفكر٣٧١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٤١٦.

(٤) ينظر: المغني في النحو١/١٤ (مقدمة التحقيق).

الرياض سابقًا). وقد حَقق مُعظمه محمد الطيب الإبراهيم، ونال به درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، عام١٩٨٨م.

٤- الموشّح في شرح الكافية، لشمس الدين محمد بن أبي بكر الخبيصي (ت٧٣١هـ)، وقد حققه محمد أمين عواد الكبيسي، ونال به درجة الماجستير في كلية الآداب، جامعة بغداد، عام١٩٨٩م.

٥- الأزهار الصَّافية في شرح المقدمة الكافية للإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، ويقع في جزأين، حقَّق جزءه الثاني عبد الحميد مصطفى السيِّد، ونال به درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، عام١٩٧٩م، وحقق جزءه الأول مُحمّد علي سالم العطاونة، ونال به درجة الدكتوراه في الكلية نفسها، عام١٩٨٢م.

٦- الأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح المقدمة الكافية، لإبراهيم بن عطيّة النجراني (ت٧٩٤هـ)، وقد حققته الباحثة منى النربي محمود، ونالت به درجة الدكتوراه في كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، عام ١٩٩٠م، وقد حققتْ جزءًا منه أيضًا الباحثة بُشرى القبيلي، ونالت به درجة الماجستير في كلية الآداب، جامعة صنعاء، عام٢٠٠٠م.

٧- المناهل الصافية في حل الكافية لمحمد بن محمد الأسدي القَدَسي[1] (ت٨٠٨هـ).

٨- معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب، لعلي بن محمد بن سليمان ابن هُطيل (ت٨١٢هـ)، وقد حققه الباحث علي قائد عبده سنان، ونال به درجة الماجستير في كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، عام٢٠٠٢م.

(١) ينظر: كشف الظنون٢/١٣٧١.

٩- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، لأحمد بن محمد بن علي الرصَّاص، من علماء القرن التاسع، فرغ من تأليفِه سنة ٨٢٥هـ، وقد حققته فطوم علي حسن الأهدل، ونالت به درجة الماجستير في كلية الآداب، جامعة صنعاء، عام١٩٩٦م.

١٠- البرود الضَّافية والعقود الصّافية شرح الكافية لعلي بن محمد بن أبي القاسم (ت٨٣٧هـ)، منه نسخة بمكتبة الامبروزيانا بميلانو بإيطاليا[١].

١١- الشافية في شرح معاني الكافية للإمام المهدي أحمد بن المرتضى[٢] (ت٨٤٠هـ).

١٢- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (ت٨٤٩هـ)، وهو مختصرٌ من شرح والده الآنف الذِّكر، وقد نشر مؤخرًا في مجلدين بتحقيق الدكتور محمد جمعة حسن نبعة، عن مؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء، عام٢٠٠٣م.

١٣- شرح كافية ابن الحاجب للحسن بن حميد المقرائي[٣] (ت٨٥٠هـ).

١٤- بغية الطالب الراغب في شرح مقدمة ابن الحاجب لأحمد بن محمد الخالدي (ت٨٨٠هـ) وقد حقق جزءًا منه أحمد محمد اليماني، ونال به درجة الماجستير في كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام١٩٩٠م.

١٥- إيضاح المعاني السنية من ألفاظ الحاجبية لَمَنْ أتقن معانيها الزبرجديَّة، للقاسم بن يوسف بن معوضة (ت٩١٧هـ)، منه نسخة في مكتبة الأوقاف

(١) ينظر: مصادر الفكر ٤٢٢.

(٢) ينظر: مآثر الأبرار ١٠٨٤/٣، وأعلام المؤلفين الزيدية٢١١.

(٣) ينظر: مصادر الفكر٤٢٣، وأعلام المؤلفين الزيدية ٣١٨.

بالجامع الكبير بصنعاء[١]، نُسِخت سنة (٨٩٧هـ)، وأخرى في مكتبة الهيئة العامة للآثار بصنعاء[٢]، وثالثة في باتنة برقم (١٥٢٤)[٣].

١٦- شرح الكافية، لعبد الله بن يحيى بن محمد الناظري[٤] (ت٩٢٠هـ).

١٧- مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب، لمحمد بن عزالدين بن صلاح المفتي (ت٩٧٣هـ)، وقد عرف هذا الشرح بـ (حاشية السيد). وقد حققه عبد الملك عبد الوهاب أنعم، ونال به درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربيِّة، جامعة الأزهر، عام١٩٩٠م.

١٨- طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب، للإمام المنصور بالله القاسم بن محمد (ت١٠٢٩هـ)، منه نسخة في مكتبة الأوقاف بصنعاء برقم (١٨١٣)[٥].

١٩- شرح الكافية للطف بن محمد الغياث الظفيري (ت١٠٣٥هـ)، لكن هذا الشرح لم يُكْمَل[٦].

٢٠- تحفة الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة كافية ابن الحاجب، لمحمد بن أحمد بن الحسن بن علي بن داود (ت١٠٦٢هـ)، ومنه نسخة في مكتبة الهيئة العامة للآثار بصنعاء[٧].

٢١- شرح الحاجبية، لحسين بن علي العبالي[٨] (ت١٠٨٠هـ).

---

(١) ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف١٤٤٨/٣.

(٢) ينظر: فهرس الهيئة العامة (٢)، تحت الطبع.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي٣٢٥/٥.

(٤) ينظر: مصادر الفكر٤٢٤.

(٥) ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف١٤٨٤/٣.

(٦) ينظر: مصادر الفكر ٤٣٠.

(٧) ينظر: مصادر الفكر٤٢٩، وفهرس مكتبة الهيئة (٢) تحت الطبع.

(٨) ينظر: مصادر الفكر ٤٣٠.

٢٢- المواهب الوافية بمرادات طالب الكافية، للحسن بن أحمد الجلال (ت١٠٨٤هـ)، منه نسخة في مكتبة الأوقاف بصنعاء[١]، وقد درسه وحققه الباحث محمد الرخمي، ونال به درجة الماجستير في كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥م.

٢٣- شرح الحاجبية، ليحيى بن إبراهيم جحاف[٢] (ت١١٠٣هـ).

٢٤- شرح الكافية لعبد الرحمن بن حسين بن أبي بكر النزيلي[٣] (ت١١٣٦هـ).

٢٥- شرح كافية ابن الحاجب، لحمود بن محمد بن شرف الدين (ت١٣٣٨ هـ).

ولم يقف الأمر بعلماء اليمن عند شرح الكافية بل تعدى بهم إلى تناول بعض شروحها بالشرح والتعليق، ومن ذلك:

١- الموضّح في تبيين أسرار الموشّح، لأحمد بن محمد بن أحمد العياني (ت١١٣٦هـ)، وهو شرح على (الموشّح) للخبيصي، وقد درسَهُ وحَقَّقَهُ يوسف جمعة عاشور، ونال به درجة الدكتوراه في جامعة القرآن الكريم بالسودان، عام١٩٩٩م.

٢- حاشية علي عصام الدين على شرح الجامي، لعبد القادر بن أحمد بن عبد القادر[٤] (ت١٢٠٧هـ) وهو تعليقٌ على (الفوائد الضيائية) للمُلا جامي (ت٨٩٨هـ).

٣- عدّة المرشح لتحقيق الموشح على شرح الخبيصي، لمحسن بن عبد الكريم بن أحمد[٥] (ت١٢٦٦هـ).

---

(١) ينظر: فهرس مكتبة الأوقاف٣/١٥٣٩.

(٢) ينظر: مصادر الفكر٤٣٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه٤٣١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٤٣٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٤٣٧.

ونقول: إذا كانَ اهتمام علماء اليمن بكافيةِ ابن الحاجبِ يبدو جليًّا من خلال هذه الشروح والتعليقات، فما مدى اهتمامهم بالمختصرات الأخرى التي شرحوها كجُمل الزجاجي، والمُقدّمة المُحسِبة، والمُفصّل؟

ههنا نستطيعُ أنْ نقولَ: إنّ الكافية حظيتْ باهتمامٍ بالغٍ لدى نُحاة اليمنِ، ولمْ يحظَ بما حظيتْ به أيُّ مختصرٍ نحويٍّ آخر ممّا تناولوه بالشرحِ والتعليقِ، فجمل الزجاجي لم يتصدّرْ لشرحهِ سِوى الإمام يحيى في كتابه: (المنهاج في شرح جمل الزجاجي)، ونسخه الخطيّة نادرة جدًّا، وقد حقّقه على نسخة فريدة الباحث هادي شمسان، ونال به درجة الدكتوراه في كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩م، وهناك شرح آخر على جمل الزجاجي منسوبٌ لابن هُطيلٍ اليمني[١]، ولم أعثر له على نسخٍ خطيّة.

وأمّا (المُقدّمة المُحسِبة)، فقد شرَحَها عدَدٌ من علماء اليمن، ذكر لهم الدكتور شريف النجار ثلاثة عشر شرحًا عليها[٢]، وأمّا (المُفصّل)، فقدْ بلغتْ شروحُ وتعليقاتُ علماءِ اليمنِ عليه عَشرةَ شروحٍ[٣].

المبحث الثاني: اعتماد نُحاةِ اليمن على الكافيةِ في مُصنّفاتِهم التي لم تكنُ شروحاً عليها:

إذا كانت شروح نحاة اليمن على الكافية تدلُّ دلالة واضحة إلى اهتمام نحاة اليمن وانشغالهم بها حتى عهد قريب، فيا تُرى هل كان للكافية أثرٌ واضحٌ في المصنفات النحويَّة الأخرى لنحاة اليمن؟!

(١) ينظر: المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب لوحة ٨٣.

(٢) ينظر: عمدة ذوي الهمم٦٣- ٦٤ (قسم الدراسة).

(٣) ينظر: ابن هُطيل اليمني وجهوده (رسالة) ٣٧.

الإجابة عن هذا التساؤل ستكون من خلال أبرز نحاة اليمن الذين عُرفُوا بمصنّفاتهم العديدة إلى جانب شروحهم لكافية ابن الحاجب، وهم:

١- تقي الدين منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) مؤلف (المغني في النحو).

٢- الإمام المؤيد باللّه يحيى بن حمزة (ت٧٤٩هـ) صاحب التصانيف العجيبة في العلوم المختلفة، منها في النحو: (المنهاج في شرح جمل الزجاجي)، و (الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب)، وهو شرحٌ على المقدمة المُحْسِبة لابن بابشاذ، و (المحصل في كشف أسرار المفصّل).

٣- علي بن محمد بن سليمان بن هُطَيل (ت٨١٢هـ)، الملقّب بسيبويه اليمن، مؤلف (عمدة ذوي الهمم على المُحْسِبة في علمي اللسان والقلم)، و (التّاج المُكَلَّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل).

٤- الإمام المهدي لدين اللّه أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ)، مؤلف (المُكَلَّل بفرائد معاني المفصّل)، و (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب)، و (إكليل التاج وجوهره الوهاج)، وله أيضًا (الكوكب الزاهر في شرح مُقدِّمة طاهر)، وهو شرح على المُقدِّمة المُحْسِبَة، ولكنه مفقود؛ إذْ لم أعثر عليه مع كثرة البحث والتحرِّي.

ومن مصنّفات هؤلاء النحاة (غير شروح الكافية) سنتناول الموضوع من ناحيتين، هما: الحدود والآراء؛ لنرى مدى الأثر الذي خلَّفته (الكافية) في هذه المصنّفات:

أولاً: في الحدود:

اهتمّ ابنُ الحاجب في كافيته بالحُدُودِ، وأولاها عنايته الفائقة، فما تناول موضوعًا إلاّ ووضع له حدًّا، وحرص على أن تكون هذه الحدود دقيقة وشاملة، يتحقق فيها الجمع والمنع؛ لذا كانت الاعتراضات على حدوده قليلة ونادرة.

وقد أُعجب نحاة اليمن بكثير من حدود (الكافية)، وفضَّلُوها على حدود (المقدمة المُحسبة)، و (المُفصّل)، وأخذوا بها في مصنَّفاتهم النحويّة، سواء صرَّحوا بسنبتها إلى صاحبها ابن الحاجب أم لم يصرحوا، ومن تلك الحدود:

أ- حدّ الاسم:

حدَّ **ابنُ بابشاذ** الاسم، فقال[1]: «ما أبان عن مُسمًّى شخصًا أو غيرَ شخص».

اعترض عليه الإمام يحيى بن حمزة العلوي، فقال في حاصره[2]: «واعلم أنَّ كلام الشيخ ها هنا يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون حدًّا لمطلق الاسم، والثاني: أن يكون حدًّا للاسم الظاهر، وكلاهما يضعُف»، ثم شرع في بيان وجه الضعف، وختامًا قال: «فالأوْلى في حدّ الاسم أن يقال: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

واعترض أيضًا على حدّ ابن بابشاذ للاسم عليُّ بن محمد بن هُطيل اليمني في عُمدته، فقال[3]: «يردُ عليه أنّه يَدْخُلُ فيه الفعلُ والحرفُ؛ فإنّ كلَّ واحد منهما يُبينُ عن مسمًّى، ألا ترى أنّ (قام) مثلاً يُبين عن مُسمّى هو القيام، و (مِنْ) تُبينُ عن مُسمّى هو ابتداء الغاية، ومع ذلك فليسا باسمين، فالأولَى أن يقال: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

هذا الحدُّ الذي اعتمده كلٌّ من الإمام يحيى وابن هُطيل هو حَدّ ابن الحاجب عينه في كافيته[4]، وإن لم يصرحا بذلك، وما أخذ هذان النحويان بحدِّ ابن الحاجب للاسم إلاَّ لكونه حدًّا جامعًا مانعًا، فقوله: «ما دلّ على معنى» احترازٌ من المهملات كـ (ديز)، وقوله: «في نفسه» احترازٌ من الحرف، وقوله:

---

(١) شرح المقدمة المحسبة١/٩٤. سأكتفي بالإحالة على هذا الشرح؛ لأنّ متن (المُقدِّمة المُحسِبة) مذكور فيه، ولأنّ (المُقدِّمة المحسِبة) لم تُنشر في كتابٍ مُستقلٍّ حسب علم الباحث.

(٢) الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب ٧ب.

(٣) عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم ١٣.

(٤) ينظر: الكافية ٥٩.

«غير مقترن» احترازٌ من الفعل، وقوله: «بأحد الأزمنة الثلاثة» احترازٌ من نحو (الصبوح والغبوق)، فإنّهما، وإنْ كان فيهما دلالة على الاقتران بالزمان، وهو على أنّ الصبوح يدلُّ على الشرب أولَّ النهار، والغبوقُ يدلُّ على الشرب آخره، فليس ذلك يخرجه عن حقيقة الاسم، لأنّه- وإنْ اقترن بالأزمنة - لم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

وفي كتاب (المنهاج) عرض الإمام يحيى حدَّ الاسم عند كثير من النحاة والفلاسفة، ثمّ خطأها وضعّفها، واختار ما عوّل عليه المتأخرون كالجرجاني، والزمخشري، والخوارزمي، وابن الحاجب، ورأى أنّ الأحق ممّا قالوه هو حدُّ عبد القاهر الجرجاني، قال[1]: «وأحقُّ ما قاله هؤلاء ما أُثِرَ عن عبد القاهر، وهو أنّ الاسم هو: اللفظُ الدالُّ على معنى في نفسه، العاري عن الدّلالة على الزمان من طريق الوضعِ». وإنّما قال: «من طريق الوضع» كما ذكر الإمام يحيى وغيره؛ ليخْرجَ عنه الصَّبُوح والغَبُوق، واسم الفاعل، فإنّها وإنْ أشعرت بشيءٍ من الأزمنة، فليس في أصلِ وضعها، وإنّما هو عارضٌ.

وحدَّ **الزمخشري** الاسم أيضًا، فقال[2]: «ما دلَّ على معنى في نفسهِ دلالةً مُجرَّدةً عن الاقتران».

وقد اعترض على هذا الحدَّ ابن فلاح اليمني؛ لأنه حدٌّ غير مانع؛ لدخول العقد، والإشارة، والخطُّ فيه. وأقرب الحدود لدى ابن فلاح حدٌّ لا يبعد كثيرًا عن حدِّ ابن الحاجب، إذ قال[3]: «وأقربُ حدوده: كلُّ كلمة دلَّتْ على معنى في نفسها غير مقترنٍ بزمن معيّنٍ». وأتى في الحدِّ - كما ذكر ابن فلاح- بـ

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي (أطروحة) ٨، ٩.

(٢) المفصّل ٢٣.

(٣) ينظر: المغني في النحو ٨٨/١.

(كلمة) دون (ما) أو (لفظ)؛ لأنّ (ما) تشمل كلّ دالٍّ من لفظٍ وغيره، ولأنّ (لفظ) جنس الكلمة، والكلمة جنس الاسم، فهي الجنس الأقرب.

وقد اعترض على حدّ الزمخشري هذا ابنُ هُطيل، فقال[1]: «والأَولَى أنْ يقالَ موضع قوله: «دلالة مجرّدة عن الاقتران»: غير مقترنٍ بزمان». وهو يشير في ذلك إلى حدِّ ابن الحاجب نفسه.

ب- حدّ الاسم المبني:

حدّ **الزمخشريُّ** الاسم المبنيَّ، فقال[2]: «هو الذي سكونُ آخره وحركتُه لا بعامِلٍ». وقد عقّب عليه ابن هُطيل بقوله: «جعل الفصلَ بينه وبين المعرب العاملَ، وهو الصحيح، لأنه من حيث اللفظ مثل الإعراب، إلاّ أنّ هذا الحدَّ إنَّما يصلحُ لما قد وقع من ذلك، والأوْلى حدُّه بأنْ يُقال: كلُّ اسم ناسب مبني الأصل أو وقعَ غير مركَّب؛ لأنه على العكس من حدِّ المُعرَبِ». وما أتى به ابن هُطيل من حدٍّ للمبني مُفضِّلاً له على حدِّ الزمخشري هو حدُّ ابن الحاجب نفسه[3]. وقد اعتمد الإمام يحيى[4] حدَّ ابن الحاجب هذا، وإن لم يصرح بنسبته إلى صاحبه.

وحدُّ ابن الحاجب للاسم المبني حدٌّ دقيق، فقوله: «ناسب مبني الأصل» يقصد المضمر، والمُبهم (اسم الإشارة والاسم الموصول)، وغيرهما من الأسماء المبنية، وقوله: «أو وقعَ غير مركّب» يعني نحو قولك: محمّد، زيد، خالد، ونحو قولك: ثلاثة، أربعة، خمسة، فإنّ هذه الأسماء كلَّها غيرُ معربة؛ لِفقدِ التركيبِ فيها[5].

(١) التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل ١٤أ.

(٢) المفصّل ١٦٣.

(٣) ينظر: الكافية ١٤٢.

(٤) ينظر: المنهاج ٥٩٣. ولكنه خالفه في المحصّل ١٩/١أ.

(٥) ينظر: المنهاج٥٩٣.

أمّا ابن فلاح فقد حدَّ المبني بقوله[1]: «هو الذي لا يظهرُ تأثير العواملِ فيه». وهو حدٌّ يختلفُ عن حدِّ الزمخشري أو حدِّ ابن الحاجب للمبني.

ويظهرُ أنَّ حدَّ كلٍّ من الزمخشري، وابن فلاح هو حدٌّ عامٌّ شاملٌ لما هو مبني بالأصالة كالفعلِ والحرفِ، ولما هو مبنيٌّ بالمشابهة لما بني بالأصالة كالمُضمر، وأسماء الإشارة، وغيرهما. أمّا حدُّ ابن الحاجب فهو حدٌّ خاصٌّ لِمَا هو مبنيٌّ بالمُشابهة فقط.

ج- حدّ التمييز:

حدّ **الزمخشريُّ** التمييز، فقال[2]: «هو رَفْعُ الإبهام في جملةٍ أو مفردٍ بالنصِّ على أحد مُحتملاته». وقد اعترض عليه ابن المرتضى، إذ قال[3]: «فيه نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنّه جعله نفسَ الرفعِ، وليس له، إنّما هو الرافعُ.

الاعتراض الثاني: أنّا- وإنْ سلّمنا ذلك- فإنّهُ يدخلُ فيه الألفاظُ المشتركة نحو: عَيْن جارية، ونحو: رجعَ القهقرَى، والصِّفة والحال. فالأوفى حدّ ابن الحاجب حيث قال[4]: ما يرفع الإبهام المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مُقدّرةٍ».

وما أتى ابن المرتضى بحدِّ ابن الحاجب هنا وفضَّله على حد الزمخشري إلاّ لأنه لا يتوجَّهُ عليه الاعتراضان، كما أكّد ابن المُرتضى، فقوله: «ما يرفعُ» يُخرِجُ الاعتراضَ الأولَ، وقوله: «المُستقرَّ» يُخرِجُ الألفاظ المشتركة؛ لأنّها لم توضعْ مُبهَمَةً، بلْ للدلالةِ على بعض الأجناس، وإنما وقع الاشتراك بعد ذلك، وقوله: «عن ذات» يُخرج نحو (رجعَ القَهْقَرَى)، لأنَّ رجعَ، وإنِ احتمل القهقرى وغيره،

(١) المغني في النحو٣٥٧أ.

(٢) المفصّل ٩٣.

(٣) المكلل بفرائد معاني المفصل ٥٤ ب.

(٤) الكافية ١٠٧.

فالقهقرَى ليس مُبينًا لذات الرجوع، وإنّما هو مُبيّنٌ لهيئةٍ، وقد فُهِمَتِ الذّاتُ من قوله: (رجع)، وكذلك الصّفة والحال.

ووقف الإمام يحيى[1] مع حدود عديدة للتمييز، وأعجبه منها حدّان، هما: حدُّ ابن الحاجب، وحدُّ الزمخشري، ورأى أنّهما أحسن ما وجد في تعريفِ ماهيةِ التمييز، وأنّ حدَّ الزمخشري لا غبار عليه، ولكنه لا يسلم من تشوُّش، وأمّا حدُّ ابن الحاجب فهو- في نظره- أدقُّ وأكملُ. وهذا يدلُّ على أنّ الإمام يحيى يُقدِّم حدّ ابن الحاجب للتمييز، ويفضِّله على حدِّ الزمخشري.

وأمّا ابن هُطيل[2] في شرحه للمفصّل فلم يبدِ اعتراضًا على حد الزمخشري للتمييز، وإنّما رأى أنّ قوله: «رفع الإبهام» يجوز أنْ يكون أراد المعيّن، وحذفه لأنه هو المقصود، ويجوز أن يكون على حذفِ مضاف، أي: دليل رفعِ الإبهام، يكون في جملة أن يكون الرفع بمعنى الرافع.

وأمّا ابن فلاح[3] فقد ذكر للتمييز حدّينِ:

أحدهما: هو رفعُ الإبهام في جُملةٍ أو مُفردٍ بنكرةٍ جامدةٍ ناصّة على بعضِ احتمالاته.

والثاني: ما يرفعُ الإبهام المُستقر عن ذات مذكورة أو مُقدّرة.

والحدُّ الثاني هنا هو حدُّ ابن الحاجب عينه، وقد اعترض عليه ابن فلاح من وجهين:

أحدهما: أنّه لا يُفهمُ منه كون التمييز نكرة، فإنّ (عشرين الدرهمِ) مندرجٌ تحته.

---

(١) ينظر: المنهاج ٥٢٩.

(٢) ينظر: التاج المكلل٩٠ب.

(٣) ينظر: المغني في النحو١٨٣أ، ب.

والثاني: أنّ نحو (رأيتُ رجلاً عالمًا) مُندرِجٌ تحته؛ فإنّه رافعٌ للإبهامِ المستقِرِّ في ذاتٍ، فإنَّ وضْعَ رجل على الإبهامِ المستقرِّ كوضعِ (عشرينَ)، إذْ لم يوضع على معيّنٍ أصلاً بل يصلحُ لكلِّ فردٍ من أفرادِ النوع على طريقِ البدلِ، وليس فيه ما يَشعِرُ بالجمود لتخرجَ هذه الصِّفةُ.

وحدُّ التمييز أهمله ابن بابشاذ في مُقدِّمته، واكتفى بذكر الفائدة منه، واستدْرَك ذلكَ عليهِ ابنُ هُطيلٍ في عُمدتِه، فحدّهُ، ومثّلَ لهُ، إذْ قال[1]: «والسابع [من المنصوبات] يُذكر لِلبيانِ، والتفسيير، والتّبيين لِلجنس». وحدّه ابن هُطيل، ومثّل له في قوله[2]: «والسابع، يعني (التمييز)، وهو ما يرفع الإبهام المُستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ، نحو (رطلٌ زيتًا)، أو مقدّرة نحو (طاب زيدٌ نفسًا) ». وهذا الحدُّ الذي أتى به ابن هُطيل للتمييز هو حدُّ ابن الحاجب كما مرَّ قبل قليل، ولكنه زاد عليه التمثيل فحسبُ.

وحدّه أيضًا الإمامُ يحيى في حاصره[3]، وذَكرَ له حدّينِ، ولكنّهما يختلِفانِ عنْ حدِّ ابن الحاجب، وهما:

الأول: ما وُضع للدلالةِ على رفع الإبهام فيه وفي غيره.

والثاني: هو الاسم الدالُّ على تعيين المقصود في المفردِ والجملة.

د- حدّ الفعل الماضي:

حَدّ **الزمخشري** الفعلَ الماضي، فقال[4]: «هو الدّالُّ على اقتران حدثٍ بزمان قبل زمانك»، واعترض عليه ابن هُطيل، وختم اعتراضه بقوله[5]: «ولو قال: هو الدالُّ على زمانٍ قبل زمانك، لكان أولى». وهذا الذي أتى به ابن هُطيل هو حدّ

(١) شرح المقدمة المحسبة٢/٣١٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم٣٥٤.

(٣) ينظر: الحاصر١٢٨ب.

(٤) المفصّل ٣١٩.

(٥) التاج المكلل ٢٣٣أ.

ابن الحاجب[1]، وإن لم ينسبه إليه صراحةً. وقد أخذ الإمام يحيى في بعض كتبه بحدِّ ابن الحاجب للفعل الماضي، وزاد عليه قوله[2]: «في أصل وضعه»؛ وذلك لِيُحتَرَزَ من نحو قول القائل: لَمْ يَضْرِبْ؛ فإنّ هذا القولُ- كما أكّد الإمام يحيى- دالٌّ على زمانٍ قبلَ زَمانِهِ، وهو مُضارعٌ، لكن دلالته على المُضي إنّما هو باعتبارِ معناه لا في الأصل.

وأهملَ أصحابُ المختصراتِ النحويّة الأخرى[3] (غير الكافية)، التي شرحها نحاة اليمن، بعض الحدود، فاستدرك عليهم هؤلاء الشارحون ذلك، فوضعُوا تلك الحُدود، وكان جُلُّ ما يأتون به، هو من حدود (الكافية)، كما سبقَ في حدِّ التمييز عند ابن هُطيل في عُمدتهِ، ونذكرُ أيضًا من تلك الحدود:

أ- حدُّ المضمر:

أهملَهُ ابنُ بابشاذ في مقدِّمته[4]، واستدركه عليه الإمامُ يحيى وابنُ هُطيل، وتناولاه من الجانبين: اللغوي والاصطلاحي. قال الإمام يحيى[5]: «فاعلم أن للمضمر معنيين: لغوي واصطلاحي، فأمّا اللغوي: فالإضمارُ هو الإخفاءُ، تقول: أضمرتُ في نفسي كلامًا، أي: أخفيته، وأنشد النحاة للخنساء: [من الكامل]

يبدُو وتُضْمِرُه البلادُ كأنّهُ سَيْفٌ علَى علَمٍ يُسَلُّ ويُغْمَدُ[6]

(١) ينظر: الكافية ١٨٩.

(٢) المنهاج٤٦.

(٣) وأصحاب هذه المُختصرات هم الزجاجي، وابن بابشاذ، والزمخشري.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١٤١/١.

(٥) الحاصر ٤٤ أ.

(٦) البيت للطرماح، وليس للخنساء، في ديوانه١١٧، وفيه: سيفٌ على شَرَفٍ.

وهو في مُصطلحِ النحاة: ما وُضِعَ لمتكلِّمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ تقدّمَ ذِكْرُه لفظًا أو معنًى أو حُكمًا». ومثل هذا نجده عند ابن هُطيل[1]، ولكنه نسب البيت المذكور إلى الطرماح، وليس إلى الخنساء، ونِسْبَتُهُ هي الصّحِيحةُ.

وما أتى به هذان العالمان من حدٍّ للمُضْمَرِ في اصطلاح النُّحاةِ، إنما هو حدُّ ابنِ الحاجبِ عينُهُ[2]، وإنْ لمْ يُصرِّحا بذلك، وأخَذَ بهذا الحدِّ أيضًا ابنُ المرتضى في كتابه (تاج علوم الأدب) مع زيادة تمثيل، فقال[3]: «المُضمر: ما وُضع ليعبّر به عن متكلِّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، تقدّم ذكره لفظًا كـ (زيد ضربته)، أو معنًى نحو: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨]، أو حُكمًا كضمير (نِعْم، وبئس، ورُبَّ)».

أمّا ابن فلاح فلم يعتمد حدّ ابن الحاجب، ولا حدَّ ابن بابشاذ للمضمر، وإنّما وضع حدًّا يختلف عنهما، فقال[4]: «وحدُّ المُضمر: كلُّ اسمٍ افتقرَ في دلالته على معناه إلى تقدُّم ظاهرٍ يعودُ عليهِ أو قرينةِ تكلُّمٍ أو خطاب».

ب- حدُّ جمع التكسير:

أهمله ابن بابشاذ[5]، وحدَّه ابن هُطيل في عُمدته نقلاً عن ابن الحاجب[6]، إذْ قال[7]: «فصل في جمع التكسير. قال ابن الحاجب[8]: ما تغيّرَ بناءُ واحده كـ (رِجال)، و (أفراس)».

---

(١) ينظر: عمدة ذوي الهمم ٨٨.

(٢) ينظر: الكافية ١٤٣.

(٣) ينظر: تاج علوم الأدب ٢٦٩/١.

(٤) المغني في النحو ٣٥٧أ.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١٠٠/١.

(٦) ينظر: الكافية ١٧٦.

(٧) عمدة ذوي الهمم٨٣.

(٨) الكافية ١٧٦.

وحدَّ جمعَ التكسير الإمامُ يحيى في حاصره، فقال[1]: «ما تغيَّر بناءُ واحدهِ تحقيقًا أو تقديرًا».

فالملاحَظ أنّ الإمام يحيى قد أتى بحدِّ ابن الحاجب لجمع التكسير، وزاد عليه قوله: «تحقيقًا أو تقديرًا»؛ حرصًا منه على أن يكون الحدُّ أتمَّ وأدقَّ، لأنّ التغيير الذي يحدث في جمع التكسير إمّا أن يكون تغييرًا محقّقًا بالزيادة كـ (رجال)، و (أفراس) جمع رَجُل وفَرَس، وهذا ما مثّل به ابن الحاجب واكتفى به، أو بالنقصان كـ (حُمُر) جمع حِمار، أو بتغيير حركة كـ (أُسْد) جمع أَسَد. وإمّا أن يكون تغييرًا مقدّرًا كما في قولك: ناقةٌ هِجان، ونوقٌ هجان[2]، فالجمع جاء على صورة المفرد، إلاّ أنّ الكسرة في (نوق هِجان) ليس مثلها في (ناقة هِجان) تقديرًا، وكذا (فُلْك) في جمع (فُلْك)، فإنّ تغيير الحركة فيه مقدّرٌ.

ج- العَـــلم:

أهمله ابن بابشاذ في مقدمته[3]، وحدّه ابن هُطيل نقلاً عن ابن الحاجب صراحةً، إذْ قال[4]: «والثاني [من المعارف] الأعلام، وهو كما ذكر ابن الحاجب[5]: ما وُضِع لشيءٍ بعينهِ غير متناولٍ غيره بوضعٍ واحدٍ».

وأهمل حدَّ العلم الزجاجي[6] في جمله، وحدّه الإمام يحيى بحدٍّ لا يختلف

(١) الحاصر ٣٨ب.

(٢) الهجان: الخيار من كلِّ شيء، والهجان من الإبل: الناقة الأدماء، وهي الخالصة اللّون والعتق، من نوق هجان، وهُجن، وهجائن، و الهَجَانة: البياض، ومنه قيل: إبلٌ هجان، أي: بيض، وهي أكرمُ الإبل. لسان العرب (هجن).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٧١.

(٤) عمدة ذوي الهمم ١١٢.

(٥) الكافية ١٦٥.

(٦) ينظر: الجمل في النحو ١٧٨.

كثيرًا عن حدِّ ابن الحاجب، إذ قال[١]: «واعلمْ أنّ حقيقة العَلَمِ: ما دلَّ على شيءٍ بعينه غير متناولٍ ما أشبهه بالوضعِ الأوّلِ».

د- حدُّ اسم الفاعل:

أهملَهُ ابنُ بابشاذ في مقدمته[٢]، وحدّه ابن هُطيل في عُمدته نقلاً عن ابن الحاجب صراحةً، فقال[٣]: «قوله: «أسماء الفاعلين»، وهي كما ذكر ابن الحاجب[٤]: ما اشتقَّ من فِعلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث». وحدَّه الإمام يحيى بحدٍّ يظهر فيه استفادته من ابن الحاجب، وإن خالفه في اللفظ، إذْ قال[٥]: «أمّا حدُّه فهو الاسم المشتقُّ الدالُّ على حصول الفعل من جهة مُحدِثه».

وأهمل الزجاجي[٦] حدَّ اسم الفاعل في جمله، وحدّه الإمام يحيى في منهاجه، فقال[٧]: «وللنحاةِ تعريفات كثيرةٌ، وأجودها أنْ يُقال فيه: هو الاسم المشتقُّ الدّالُّ على حدوث الفعلِ من جهة فاعلهِ». ويبدو بيِّنًا أنّ حدَّه هذا لا يختلف عن حدّه السابق سوى أنّه أتى بكلمة (فاعِلِهِ) مكان كلمة (مُحدِثه)، ولا فرقَ بينهما دلاليًّا في إطار السياقين.

ه- حدُّ المركّبات:

أهمله الزمخشري[٨]، فبدأ بذكر ضربَيْها مباشرة، وحدّه ابن المرتضى في شرحه للمفصل نقلاً عن ابن الحاجب صراحةً، فقال[٩]: « [قوله]: المركبات وهي

(١) المنهاج٣٨٢. واعتمد حدَّ ابن الحاجب للعلم، وبيّن احترازاته في كتابه المحصّل٢٤ب- ٢٥أ.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٨٧/٢.

(٣) ينظر: عمدة ذوي الهمم ٤٣٢.

(٤) الكافية ١٨٠.

(٥) الحاصر١٥٣أ.

(٦) ينظر: الجمل في النحو٨٤.

(٧) المنهاج٢٠٤- ٢٠٥.

(٨) ينظر: المفصّل٢١٩.

(٩) المكلل بفرائد معاني المفصَّل ١٣٢أ.

على ضربين». حدُّها، قال ابن الحاجب[١]: «كلّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة».

و- حدُّ (أفْعَل التفضيل):

أهمله الزمخشري، واكتفى ببيان صياغته قياسًا، فقال[٢]: «أفعلُ التفضيل: قياسُه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه ممّا ليس بلونٍ ولا عيبٍ». وعند تعليق ابن المرتضى على كلام الزمخشري بدأه بحدّ (أفعل التفضيل) نقلاً عن ابن الحاجب، فقال[٣]: « (أفعل التفضيل)، قلنا: قال ابن الحاجب[٤]: ما اشتُقَّ من فعلِ الموصوف بزيادةٍ على غيره».

ز- حدّ المجرورات:

لم يذكرْ ابن بابشاذ حدًّا للمجرورات، وإنَّما ذكر عاملَ الجرِّ وعلاماته والمجرورات بأنواعها[٥]، وقد حدّه الإمام يحيى في قوله[٦]: «واعلم أنّ معنى المجرورات: ما اشتمل على علم الإضافة». وهذا هو حدّ ابن الحاجب[٧].

ثانياً: في الآراء:

اشتملت (الكافية) ذات النصِّ الموجزِ، على آراء واجتهادات عُرف بها ابن الحاجب، وخالف فيها من سبقه، وقد نقلها النحاة من بعده- ومنهم نحاة اليمن- آخِذين ومُؤيِّدين، أو مُخالفين ومُعارضين، ولستُ بصدَدِ بيان موقف نحاة اليمن من آراء ابن الحاجب في (كتبه) عُمومًا، لأنّ هذا خارج عن نطاق ما

(١) الكافية ١٥٨.

(٢) ينظر: المفصّل ٢١٩.

(٣) المكلل بفرائد معاني المفصل ١٣٢ب.

(٤) الكافية ١٨٥.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

(٦) الحاصر ١٣٣أ.

(٧) الكافية ١٢١.

نحـنُ بـصدَدِهِ، وسـأكتفي بـإيراد عـددٍ مـن الآراء الـتي نثرهـا ابـن الحاجـب في (الكافية)؛ لنعرفَ مدى تأثّر نحاة اليمن بهذه الآراء، في مصنفاتهم النحوية التي لم تكن شروحًا عليها، ومن تلك الآراء نذكر ما يأتي:

أ- في دلالة الفعل المضارع:

اختلفَ النحاة في دلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال، ولهم في ذلك أقوال أهمّها:

١- قيل: إنه مُشترَك بين الحال والاستقبال؛ فهو عامٌّ في أصلِ الوضعِ، وإذا دخلته السينُ أوْ سوفَ خلّصته للاستقبالِ، وقدْ يقترِنُ بهِ ما يخلِّصُهُ للحالِ كالآنَ والساعة وأشباهُهما، وما النافية، واللام الداخلة في خبرِ إنّ. وهذا قول أكثر النحويينَ[(١)]، وعليه ابن الحاجب، قال[(٢)]: «المُضارِعُ: ما أشبهَ الاسمَ بأحدِ حُرُوفِ (نأيتُ)؛ لِوقوعِهِ مُشتَرَكًا»، وصحَّحه الإمام يحيى مُعلّلاً ذلك بقوله[(٣)]: «لأنّه يُطلقُ عليهما إطلاقًا واحدًا، فوجب أنْ يحكم بينهما بالاشتراك فيه كسائر الأسماء المشتركة».

٢- وقيل: إنّه حقيقةٌ في الحالِ مَجازٌ في الاستقبال. وعليه الفارسي، وابن أبي رُكَب[(٤)]، وابن بابشاذ[(٥)]، ورجّحَه ابن فلاح[(٦)]، وأخذ به ابن المرتضى[(٧)]، لأنّ الأصل- في نظره- هو عدم الاشتراك.

(١) ينظر مثلاً: الكتاب١/١٢، والتسهيل٤، والبسيط١/٢٢٧، ٢٤٠- ٢٤١، والتوطئة١٣٦- ١٣٧.

(٢) ينظر: الكافية١٩٠. ونسبه إلى ابن الحاجب ابنُ المرتضى في تاج علوم الأدب٢٩ أ، ولكنه لم يُبدِ رأيًا فيه.

(٣) الحاصر ٧٩ ب.

(٤) رأيهما في: التذييل والتكميل١/٨٥، وهمع الهوامع١/٣٦- ٣٧.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة١/٢٠٠.

(٦) ينظر: المغني في النحو١/١٣٦.

(٧) ينظر: تاج علوم الأدب١/٤١١.

٣- وقيل: إنّه حقيقةٌ في الاستقبالِ مجازٌ في الحال. وعليه ابنُ طاهر[١]، لأنَّ أصلَ أحوالِ الفعلِ أنْ يكونَ منتظرًا، ثمَّ حالاً، ثمَّ ماضيًا، فالمستقبلُ أسبقُ، فهو أحقُّ بالمثال.

قال أبو حيّان[٢]: «ورُدَّ بأنَّهُ لا يلزمُ مِنْ سبقِ المعنى أسبقيّة المثالِ».

وأرْجحُ هذه الآراء - كما يرى الباحثُ - أوّلُها، وهو أنَّ المُضارِعَ صالحٌ للحالِ والاستقبالِ حقيقةً، فيكونُ مشتركًا بينهما، لأنَّ إطلاقه على كلٍّ منهما مجرّدًا عن قرينة لم يُفهمْ أحدُ معنييهِ، فإذا قلنا مثلاً: (يقومُ)، فإنه يصلحُ للحالِ والاستقبالِ، وإذا قلنا: (يقومُ الآنَ أو السّاعةَ)، اختصَّ بالحال، وإذا أُدخلتْ عليه السينُ أو سوفَ اختصَّ بالاستقبال، ومن هُنا قيل: إنّ المُضارع يُشبه الاسمَ في الشيوع والتخصُّص، كما في نحو قولنا: (رجلٌ)، فإنّهُ يصلحُ لجميعِ الرِّجالِ، فإذا أُدخلتْ عليه الألفُ واللاّمُ اختصَّ برجلٍ بعينه، فلمّا اختصّ الفعل (يقوم) بعدَ شياعهِ، كما أنّ الاسمَ يختصُّ بعدَ شَياعِهِ، فقد شابَهَهُ مَنْ هذا الوجْهِ[٣].

ب- في شرط الاشتقاق في الحال:

شاع لدى جُمهور النحاة اشتراطُ أنْ يكونَ الحالُ مُشتقًّا، وإذا وَرَدَ شيءٌ من الأسماء الجامدة تأوّلوهُ بالمشتقِّ[٤]؛ لكونِ الحالِ صفةً، والصفةُ لا تكونُ إلاّ مُشتقةً أو في معنى المشتقِّ، وخالفهم ابن الحاجب، فهو لا يشترط الاشتقاق في الحال، ويكفي عنده حُصول الدلالة على الهيئة سواء كان الاسم مشتقًّا أو

(١) ينظر: التذييل والتكميل١/٨٦.

(٢) المصدر نفسه١/٨٦.

(٣) ينظر: أسرار العربيّة٥١.

(٤) ينظر مثلاً: الكتاب١/٣٧٥، والمقتضب٣/٢٣٤، ٢٣٧، ٢٦٩، والأصول١/١٦٣- ١٦٤، واللمع١٣٤، والمفصّل٩٠، ٩١، وشرح اللمع لجامع العلوم١/٤٦٢، والفوائد والقواعد٢٩٩، واللباب للعكبري١/٢٨٥.

جامدًا، قال[١]: «كلُّ ما دلّ على هيئة صحَّ وقوعه حالاً، نحو: (هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا)»، وأيَّدهُ الرَّضي[٢].

وقد تابعه في ذلك من علماء اليمن الإمامُ يحيى في بعض أقواله، وابن هُطيل، وابن المُرتضى. فالإمام يحيى عند ذكره لأحكام الحال قال[٣]: «وخامسُها: جواز وقوع الاسم الجامد في موضع الحال، إذا كان فيه دلالة على الهيئة، كقولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبينت له حسابه بابًا بابًا؛ لأن المعنى: واضعًا فاه إلى فيّ، وبينت له حسابه مفصلاً». وهذا ابن هُطيل يردُّ على ابن بابشاذ اشتراطَ أن يكون الحال مشتقًّا، ويتابعُ ابنُ الحاجب في عدم الاشتراط، ويؤكّد رأيَهُ، في قوله[٤]: «قال ابن الحاجب: ما دلَّ علَى هيئةٍ صَحَّ وقوعُهُ حالاً، نحو: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا)؛ فإنّ (بُسرًا ورُطبًا) حالان، وليسَا مُشتقين». وهذا ابنُ المرتضى يُقوّي مذهبَ ابنِ الحاجبِ في المسألة، ويحتجُّ له، إذ قال[٥]: «قلت: وهو قويٌّ، وقد ورد في مواضع، منها حيث يقصد به التشبيه كقوله: لمن المتقارب]

فَمَا بالُنا أمسِ أُسْدَ العَرِينِ ... وما بالُنا اليومَ شاءَ النّجَفْ[٦]

ومنه قول أبي الطيب: [من الوافر]

بَدَتْ قمرًا ومالتْ خَوْطَ بانٍ ... وفاحَتْ عَنْبَرًا ورَنَتْ غزالا[٧]»

---

(١) الكافية ١٠٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية له (القسم الأول) ٦٦٢/٢.

(٣) الحاصر ١٢٨ أ. وخالفه في المحصّل٤/٢ب.

(٤) عمدة ذوي الهمم٣٥٠.

(٥) ينظر: تاج علوم الأدب ٧٤٤/٢.

(٦) البيت لبعض أصحاب الإمام علي بن أبي طالب ﷺ في بعض أيام صفين، في شرح الكافية للرضي ٧٠/٢، وخزانة الأدب٢٠١/٣.

(٧) البيت للمتنبي في شرح ديوانه لأبي العلاء المعري١٤٣/٢، وشرح الكافية للرضي٧٠/٢. ومعروفٌ أنّ شعر المُتنبِّي لا يُحتجُّ بهِ في قضايا النحوِ، ولعلَّ ابن المُرتضى أوردَه للاستئناس به إلى جانب سابقه الّذي يُحتجُّ به.

وأمّا ابنُ فلاح[1] فيشترطُ أنْ تكونَ الحالُ مشتقّةً كما يرَى جمهورُ النَّحْويينَ، ولم يأخذ برأي ابن الحاجب في هذه المسألة.

ج- في المفعول معه:

إذا كانَ العاملُ معنويًّا، وتقدّمَ الواوَ اسمٌ لا يتعذّرُ العطفُ عليه، نحو: (ما أنتَ وزيدٌ، ما شأنَ خالدٍ وزيدٍ، ما لزيدٍ وعمرٍو)، ذهب أكثر النحاة في ذلك إلى اختيار العطف وترجيحه على النصب، وعليه رأي سيبويه[2]، ومن تابعه كابن الخباز، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وأبو حيان[3].

وذهب ابن الحاجب[4] إلى وجوب العطف، وتابعه الإمام يحيى، وردّ رأي من ذهب إلى جواز النصب، فقال[5]: «وليس بشيءٍ؛ إذ لا حاجةَ إلى تقدير فعلٍ من غير دلالة». بينما ذَهَبَ ابنُ المرتضى[6] إلى إجازة الوجهين من دون ترجيح أحدهما، وردّ رأيَ ابنِ الحاجب بأنّه: «لا وجه له». وأمّا ابن فلاح[7] فقد أخذ برأي أكثر النحاة، وهو أنّ العطف أجود، وهو الأقْوى؛ لأنّه ليسَ فيه تكلّف إضمار، والنصب جائزٌ على تقدير: ما تصنعُ وزيدًا أو ما تُلابسُ وزيدًا.

د- في شرط المفعول له:

المشهور لدى أغلب النحويين أنّه يُشترَطُ في نصب المفعول له أنْ يكون مصدرًا، وأن يكون مُشاركًا في الفاعلِ والزمانِ، وإذا انتفى أحد هذه الشروط ظهرت اللام المفيدة للتعليل.

---

(١) ينظر: المغني في النحو١٧٣ب.

(٢) ينظر: الكتاب١/٣١٠.

(٣) تُنظر آراؤهم في مصادرهم بالترتيب: الغرة المخفيَّة١/٢٥٨، والمقرب١٧٧، والتسهيل٩٩، وشرحه٢/١٧٦، وشرح الكافية للرضي (القسم الأول) ٢/٦٢٥، وارتشاف الضرب٢/٢٨٨.

(٤) ينظر: الكافية ١٠٢.

(٥) الحاصر ١٢٦ أ.

(٦) ينظر: تاج علوم الأدب ٢/٧٣٧.

(٧) ينظر: المغني في النحو١٧٣أ.

ولذا حدّه الرضي بقوله[١]: «هو المصدرُ الصّحيحُ المقدّر باللام المُعَلَّل به حدَثٌ شاركه في الفاعل والزمان».

وابن بابشاذ لا يشترطُ في نصب المفعول له أنْ يكون مشاركًا في الفاعلِ والزمانِ، وهذا واضحٌ من قوله[٢]: «وشرطه أنْ يكونَ مصدرًا من غير لفظ الأوّلِ مقدَّرًا باللام، عُذرًا لفعلك، وَجَوَابًا لقائلٍ قالَ: لِمَ فعلت؟ ». واعترض عليه ابنُ هُطيل في ذلك، قال[٣]: «واعلم أنّ العبارة السديدة أنْ يقال: وشرط نصبه تقديرُ اللام، وإنَّما يجوزُ حذفُها إذا كانَ فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ومقارنًا له في الوجود، كما في المثالين المذكورين[٤]، فإن لم يكنْ كذلك لم تُحذف، نحو: (جئتُ لإكرامك لي) ». فالعبارة السديدة التي ذكرها ابن هُطيل هي عبارة ابن الحاجب نصًّا في كافيته[٥]، وإنْ لم يصرِّحْ ابن هُطيل بذلك.

٥- في اسم (أن) المخفَّفة:

ذهب الزمخشري إلى بُطلان عمل (إنّ وأنّ) إذا خُفّفتا، وأشار إلى أن من العرب من يعملهما[٦]. وخالفه ابن الحاجب؛ إذ يرى إعمال (إن) المخفَّفة المكسورة مع جواز إلغائها، وأمّا (أنِ) المخففة المفتوحة فيرى إعمالها أيضًا، وأوجب أن يكون اسمها ضمير شأنٍ مقدّر، قال[٧]: «وتخفّف المكسورة فيلزمها اللام، ويجوز إلغاؤها...، وتخفّف المفتوحة فتعملُ في ضمير شأنٍ مُقَدّر». وخالفه ابن مالك، فذهب إلى أنه يكون للشأن أو لغير الشأن، صرّح بهذا في قوله[٨]: «ولا

(١) شرح الكافية له٢/٣٢.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٨.

(٣) عمدة ذوي الهمم٣٤٣.

(٤) وهما: (ضربته تأديبًا، وقَعَدْتُ عن الحرب جُبنًا).

(٥) ينظر: الكافية١٠١.

(٦) ينظر: المفصّل ٣٩٤.

(٧) الكافية ٢٢٣، ٢٢٤.

(٨) شرح التسهيل١/٤٢١.

يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم، بلْ إذا أمكن عودُه على حاضرٍ أو غائبٍ معلوم، فهو أولى».

وقد تابع ابنَ الحاجب ههنا ابنُ فلاح، والإمامُ يحيى، وابنُ المرتضى، ولكنّهم اختلفوا في علّة عمل (أن) المُخفّفة في ضمير الشأنِ، قال ابن فلاح[1]: «إنّما أُعمِلت المفتوحةُ مُطلقًا إنْ لم يكن في ظاهرٍ ففي ضمير شأنٍ؛ لأنّها أقوَى من المكسورة في اقتضاء ما بعدها؛ لطلَبِها لما بعدها طلب العامل للمعمول، والصلة للموصول، وإنّما وجبَ حَذفُ ضميرِ الشأنِ معها- وإنْ كانَ في غيرها من النواصب لا يُحذَفُ إلاّ في ضرورة الشعرِ- لتنحطَّ رُتبتُها عن رُتبةِ المشدّدة، لأنه لو ظهرَ معها لم يكنْ للمُشدَّدة مزيّةٌ عليها». وقال الإمام يحيى حال ذكره لأحكام (أنّ)[2]: «أنَّها إذا خُفِّفتْ بطلَ عملُها في الظاهر؛ لبطلانِ المشابهة بينها وبين الفعل، ويقدَّر فيها ضمير الشأن والقصة، وإنَّما وجب تقديره؛ لأنهم قد أعملوا المكسورة مع التخفيف في نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ [هود: ١١١][3]، وإذا صحَّ إعمالها مع التخفيف فالمفتوحة أولى بالإعمال؛ لأنَّ شبَهَها أقوى من شبه المكسورة، لأنَّ لها معنى مخصوصًا كسائر الأفعال، والمكسورة ليس لها إلاَّ مطلق التأكيد». وقال ابن المرتضى عن (أنّ)[4]: «وقد تُخفَّف، فتعملُ في ضمير شأنٍ مُقدَّر لازمٍ لها؛ لقوَّة شبهها بالفعل؛ لوقوعها موقع مصدره، فلا تُلغَى إلا في الظاهر؛ لنقصها بالتخفيف، وشذّ قوله: [من الطويل]

(١) المغني في النحو٣/٢٢١- ٢٢٢.

(٢) الحاصر ٨٩، ٩٠.

(٣) ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ وهذه قراءة نافع وابن كثير وأبو بكر، وشدّد الباقون (إنَّ). ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٢٨، والكشف ١/٥٣٦، والنشر ١/٢٩٠، ٢٩١.

(٤) تاج علوم الأدب ١/٤٥٩.

ولوْ أنّكِ في يومِ الرخاءِ سألتِني[1]».

ونقول: إنّ ما ذهب إليه ابن مالك في المسألة مذهبٌ جدير بالانتباه والأخذ به، إذْ لا يتحتّمُ مع (أنْ) المخفّفة تقديرُ ضمير شأنٍ محذوف في كلِّ الأحوال، وإنّما قد يُقدَّرُ ضميرٌ يعود على مُخاطبٍ أو غائبٍ معلوم. ويؤيِّد هذا ما ذكره ابن مالك من تقدير سيبويه[2] لقوله تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤- ١٠٥]، أي: أنْكَ قد صدّقْتَ الرؤيا، وكذا تقديره للرفعِ، في نحو: كتبْتُ إليه أنْ لا تقولُ ذلكَ. أي: كتبتُ إليهِ لأنْكَ لا تقولُ، أو بأنْكَ لا تقولُ. فاسم أنْ المخفّفة في التقديرين ليس ضمير شأنٍ محذوف، بل هو ضميرُ خِطابٍ يعود على حاضر. وكذا إذا قلنا: محمّدٌ علمتُ أنْ قدْ عاد. أي: علمتُ أنّه قد عاد، فاسم أن المُخفّفة ههنا، ليس ضمير شأنٍ محذوف، بل هو ضمير يعود على غائبٍ معلوم، وهو محمّدٌ.

ولعلَّ نحاة اليمنِ الذينَ سبقَ ذِكرُ أقوالِهم في المسألةِ، لم يقفوا على رأي ابن مالك فيها، أو على تقدير سيبويه السابق، ولذا لم يشِرْ أيٌّ منهم إلى ذلك، وتابعوا رأي ابن الحاجب، وغيره ممَّن قالوا بوجوبِ أنْ تعمل (أنْ) المُخفّفة في ضمير شأنٍ محذوفٍ، ودارُوا في فَلَكِهم، ولمْ يخرُجُوا عنْ رأيهم.

و- في (المنادى المفرد المعرفة):

ذهب أكثر المتقدمين، وبعض المتأخرين إلى أنّ المنادى المُفردُ المعرفة مبنيٌّ على الضّمِّ؛ لأنّه واقعٌ موقعَ المُضمر، فإذا قلتَ: يا خالدُ، فكأنّكَ قلتَ: يا أنْتَ.

---

(١) صدر بيت قائله مجهول، وعجزه: فِراقَكِ لمْ أبخلْ وأنتِ صديقُ. وهو من شواهد معاني القرآن للفراء٢/٩٠، والإنصاف١/٢٠٥ (م٢٤)، وشرح المفصل لابن يعيش٨/٧١- ٧٣، والمساعد على تسهيل الفوائد١/٣٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٦٣، ١٦٦.

وهذا ما عليه المبرّد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن الورّاق، والزجّاجي، والحريري، وابن عصفور، وابن خروف، وابن الخباز[1]، وغيرهم.

أمَّا ابن الحاجب فقد خالفهم، وذهب إلى أنّه مبنيٌّ على ما يُرفع به قبل النداء، إذْ قال[2]: «وَيُبنَى على ما يُرْفَعُ به إذا كان مفردًا معرفة، مثل: يا زيدُ، ويا رجُلُ، ويا زيدان، ويا زيدون».

ومذهب ابن الحاجب أصحُّ وأقوى، وذلك لدخول التثنية والجمع تحتَ المفردِ، بينما لا يدخلان في قولهم: إنه مبنيٌّ على الضمّ، ولذا تَابَعَهُ كثيرٌ من المتأخرينَ، منهمُ ابنُ مالك، وأبو حيَّان، وابن عقيل، وابن هشام، وابن الصَّايغ[3].

وأمّا نحاة اليمن الذين يشملهم البحث، فنجد أكثرهم متابعين لجمهور البصريين، ومخالفين لابن الحاجب كابن فلاح[4]، والإمام يحيى، وابن هُطَيل، فقد قال الإمام يحيى[5]: «والحقُّ عندنا ما عوَّلَ عليه محققو البصريين، ومعتمدنا في ذلك أنّ هذا الاسم كان من حقه أن يكون منصوبًا، لأنّه وقع موقع المفعول كما حَقَّقْنَاه، فَلمَّا وجدناه مضمُومًا دلَّ على أنَّه مبنيٌّ، وعلة البناء فيه

(١) تنظر آراؤهم في مصادرهم بالترتيب: المقتضب٤/٢٠٤، ٢٠٥، والأصول١/٣٣٢- ٣٣٣، والإيضاح العضدي ٢٢٧، واللمع ١٩٦، والعلل في النحو٤١٧، والجمل في النحو١٤٧، وشرح ملحة الإعراب١٥٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٨٣، والمقرب ١٩٣، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/٦٨٤، والغُرة المخفيَّة٢/٥١٣.

(٢) الكافية ٨٩.

(٣) ينظر آراؤهم في مصادرهم بالترتيب: التسهيل١٧٩، وشرحه٣/٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٥، وارتشاف الضرَب ٣/١١٩، ١٢٠، و شرح ابن عقيل ٢/٢٥٨، وشرح قطر الندى٢٠٤، وأوضح المسالك٤/١٧، واللمحة في شرح الملحة٢/٦٠٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية له٢/٨٠٥.

(٥) المحصل١/١٤١ أ. وينظر: المنهاج٣٢٨.

ما ذكرناه، لأنّه لو كان معربًا لكان منصوبًا، فلمّا لم يستعمل إلا مضمومًا دلَّ على بنائه».

وقال ابن هُطيل[1]: «قوله: «وانتصابه محلاً إذا كان مفردًا معرفة». احترز بقوله: (مفردًا) من المضاف والمضارع له، وبقوله: (معرفة) من النكرة، لأنّهما مُعربانِ، وما كانَ على هذا الحدِّ وجبَ بناؤهُ على الضَّمِّ».

وممّنْ تابع ابنَ الحاجب من نحاة اليمن في هذه المسألة، ابنُ المرتضى، في (تاج علوم الأدب)، إذ قال[2]: «ويُبنى ما عداهما مِنْ عَلَمٍ أو نكرةٍ مقصودةٍ على ما يُرفعُ به مفردًا أو مثنى أو مجموعًا». ومثله قال في (إكليل التاج)[3].

ومما سبق نخلص إلى ما يأتي:

١- إنّ (الكافية) لاقتْ قبولاً كبيرًا وعنايةً فائقةً لدى نُحاةِ اليمنِ، واستولتْ على اهتمامِهم، فتناولوها بالشّرحِ والتعليقِ، حتّى عهدٍ قريبٍ، وكانَ اهتمامُهم بها أكثرَ من اهتمامهم بأيِّ مُختصرٍ نحويٍّ آخر كجُمل الزجّاجي، والمُقدِّمة المُحسِبة، والمفصّل.

٢- إنّ (الكافية) كانت مصدرًا مهمًّا بالنسبة لنحاة اليمن؛ إذْ اعتمدُوها في مصنّفاتِهم النَّحويَّة المُستقلَّة والشُرُوحِ الأخرى، مُصرِّحينَ وغيرَ مُصرِّحينَ.

٣- إنّ نحاة اليمن تأثَّروا بحدود ابن الحاجب في كافيته أكثر من تأثُّرِهم بآرائه، وكان ابن هُطيل أكثرَهُمْ اعتمادًا على حدودِ الكافية، يليهِ الإمامُ يحيى، ثمَّ ابنُ المرتضى، وأقلَّهم اعتمادًا على حدودِ الكافية ابنُ فلاح في مُغنيه.

---

(١) التاج المكلل ٥٨ أ.

(٢) تاج علوم الأدب١/٦١٥.

(٣) إكليل التاج ١٥ أ.

٤- إنّ النحويَّ الواحد من نُحاة اليمن - ممّن شملهم البحث - قد يعتمد حدًّا من حدود الكافية في بعض كتبه، ويخالفه في كتبه الأخرى، وهذا قليل، كما هو شأن الإمام يحيى في حدِّ الاسم. وهذا أمر شائع وطبيعي؛ لأنّ العالم نحويًّا أو غيره قد يعتمدُ رأيًا أو قولاً أو حدًّا ما، ثمَّ يعرفُ بعد ذلك - مع تقدُّمه العِلمي وازدياد معرفته ونضجه الفكري - أنّ غيره أصوبُ منه وأصحُّ، لذا يعدلُ عمّا قاله أوّلاً إلى غيره، فيكون له بذلك أكثر من رأي أو قول في المسألةِ الواحدة، أو أكثر من حدٍّ لمحدود واحدٍ.

٥- إنّ نحاةَ اليمنِ الذينَ شملَهم البحثُ كانوا مُتفاوتِينَ في مدَى تأثُّرِهم بآراء ابن الحاجب التي نثرَها في (الكافية)، فبعضُهم يوافقه في رأي ما، وبعضهم يخالفه فيه، وقد يتفقُ أكثرُهم في متابعتهِ كما في عدم اشتراط الاشتقاق في الحال، إذْ لم يخالفْهُ فيه سوى ابنِ فلاح، والإمام يحيى في بعض أقواله.

المصادر والمراجع

١- ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه: طارق عبد عون الجنابي، دار التربية، بغداد، ١٩٧٤م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: تح: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١)، ١٩٨٧م.

٣- الأصول في النحو: ابن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٩٨٧ م.

٤- أعلام المؤلفين الزيدية: عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط (١)، ١٩٩٩ م.

٥- إكليل التاج وجوهره الوهاج: الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت٨٤٠هـ)، مخطوط بمكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، رقم (٥١ مجاميع).

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط (٦)، ١٩٨٠ م.

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط (٥)، ١٩٧٩ م.

٨- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف بمصر، ١٩٦٩ م.

٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبدالله الأشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

١٠- ابن هُطيل اليمني وجهوده النحويّة. رسالة ماجستير، إعداد الباحث: شريف عبدالكريم النجار، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ١٩٩٧م.

١١- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب: الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت٨٤٠هـ). دراسة وتحقيق: نوري ياسين الهيتي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ٢٠٠٤ م.

١٢- التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب: علي بن محمد بن سليمان بن هُطَيل (ت٨١٢هـ). مخطوط بمكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، رقم (١٧٦٨ نحو).

١٣- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان (ت١٩٥٦م)، ترجمة: أ. د. عبد الحليم النجار وآخرين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٩م.

١٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.

١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٦- التوطئة: أبو علي الشلوبيني، عمر بن محمد بن عمر (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.

١٧- الجُمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

١٨- الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب: الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، مخطوط بمكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، رقم (١٧٠٠نحو).

١٩- ديوان الطرماح بن حكيم، تح: د. عزة حسن، مطبوعات إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦٨م.

٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١٤)، ١٩٦٤ م.

٢١- شرح التسهيل: ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠١ م.

٢٢- شرح جمل الزجاجي: ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٠٩هـ)، تح: سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٢٣- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تح: صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢م.

٢٤- شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف بمصر، ١٩٨٤م.

٢٥- شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، دمشق، ١٩٨٤م.

٢٦- شرح قطر الندى: ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

٢٧- شرح الكافية، : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، (القسم الأول- جزآن)، تح: د. حسن بن محمد إبراهيم الحفظي، و (القسم الثاني- جزآن) تح: د. يحيى بشير المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١، ١٩٩٣ م.

٢٨- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٩- شرح اللمع: الأصفهاني، جامع العلوم الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٩٩٠م.

٣٠- شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣ هـ)، دار صادر، بيروت، د. ت.

٣١- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، الكويت، ط (١)، ١٩٨٤م.

٣٢- شرح ملحة الإعراب: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت٥١٦هـ)، تح: فائز فارس، دار الأمل، أربد، الأردن، ط (١)، ١٩٩١م.

٣٣- علل النحو: ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله (ت٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.

٣٤- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم: ابن هُطَيْل اليمني، علي بن محمد بن سليمان (ت٨١٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، عمّان- الأردن، ٢٠٠٨م.

٣٥- الغرّة المخفيّة في شرح الدُّرّة الألفية: ابن الخباز الموصلي، أحمد بن الحسين (ت٦٣٩هـ)، تح: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٠م.

٣٦- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، إعداد: أحمد عبد الرزاق الرقيحي وآخرين، وزارة الأوقاف والإرشاد، صنعاء، ١٩٨٤م.

٣٧- فهرس مكتبة الهيئة العامة للآثار بصنعاء، الجزء الثاني، تحت الطبع.

٣٨- الفوائد والقواعد: الثمانيني، عُمر بن ثابت (ت٤٤٢هـ)، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٩- الكافية في النحو: ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، تح: د. طارق نجم عبدالله، مكتبة دارالوفاء، جدة، ١٩٨٦م.

٤٠- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

٤١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

٤٣- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط (١)، د. ت.

٤٤- اللمع في العربية: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٢م.

٤٥- مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار: الزحيف، محمد بن علي (ت٩١٦هـ)، تح: عبد السلام بن عباس الوجيه، وخالد قاسم المتوكل، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٢م.

٤٦- المحصل في كشف أسرار المفصل: الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ). مخطوط بمكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، رقم (١٧٣١، ١٧٣٢ نحو).

٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت٧٩٦هـ)، تح: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ١٩٨٤م.

٤٨- المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب: يحيى بن الحسين بن القاسم، مخطوط بمكتبة الهيئة العامة للآثار، صنعاء، تاريخ وتراجم ١٧٧.

٤٩- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: عبدالله الحبشي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٩٨٨م.

٥٠- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تح: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣)، ١٩٨٣م.

٥١- المغني في النحو: ابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور (ت ٦٨٠هـ)، تح: د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م (٣ أجزاء)، والنسخة المخطوطة بمكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم بإيران.

٥٢- المفصّل في صنعة الإعراب: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تقديم: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط (١)، ١٩٩٣م.

٥٣- المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تح: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٥٤- المقرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، بغداد، ١٩٨٦م.

٥٥- المكلل بفرائد معاني المفصل: الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت٨٤٠هـ)، مخطوط بمكتبة الأوقاف بصنعاء، رقم (١٧٦٧ نحو).

٥٦- المنهاج في شرح جمل الزجاجي: الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، تح: هادي شمسان، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب بجامعة بغداد، ١٩٩٩م.

٥٧- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٥٨- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.